

بيروت رابع أعلى نسبة إشغال فندقي في المنطقة

أورد التقرير الأسبوعي الصادر عن بنك الاعتماد اللبناني، ارتفاع معدل إشغال الفنادق في مدينة بيروت 14 نقطة مئوية على أساس سنوي، إلى 55 في المئة في شباط 2015 من 41 في المئة في شباط 2014، وفق تقرير «إرنست أند يونغ» حول «أداء الفنادق ذات فئة الأربعة والخمسة نجوم في منطقة الشرق الأوسط». كذلك، ارتفع متوسط تعرفه الغرفة بنسبة 3.2 في المئة على صعيد سنوي إلى 169 دولاراً في الشهر الثاني من العام 2015. كما زادت الإيرادات المحققة عن كل غرفة متوافرة بنسبة 36.7 في المئة سنوياً إلى 93 دولاراً.

وأضاف: على صعيد أوسع، تراجع معدل إشغال الفنادق في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بنسبة 0.2 في المئة على صعيد سنوي إلى 67.2 في المئة في شباط 2015. في المقابل، سجلت فنادق المنطقة ارتفاعاً في مستوى الإيرادات اليومية المحققة عن كل غرفة متوافرة بنسبة 1.3 في المئة إلى 118.64 دولاراً، توازياً مع ارتفاع بنسبة 1.5 في المئة في معدل التعرفه اليومية للغرف ADR إلى 176.64 دولاراً.

عبود: حجوزات الفصح في شركات الطيران لامست 92 في المئة

مكاتب السفر والسياحة بنسبة 4 أو 5 % في الشهرين الماضيين، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. – الاستمرار في اعتماد بعض السوربيين مطار بيروت الدولي سفراًهم إلى دول أخرى. وليس بعيداً، لاحظ عبود حركة لافتة من اللبنانيين لتضخيم عطلاتهم خارج لبنان مثل شرم الشيخ في مصر، وتركيا وغيرها من الدول. «وإن لم يستمر التوافق الأمني لبث المزيد من الثقة والطمأنينة من أجل تحريك الملف السياسي عبر تسويق لبنان سياحياً في الخارج، وإعادة العافية إلى القطاع خصوصاً في فصل الصيف».

أعلن نقيب أصحاب مكاتب السفر والسياحة جان عبود أنّ «مؤشرات حركة الركاب في عيد الفصح جيدة، حيث تبلغ نسبة الحجوزات في 92 في المئة بدءاً من أوائل نيسان المقبل وحتى نهايته على متن الطائرات العاملة عبر مطار بيروت الدولي، إلا أنها لم تدفع بأصحاب شركات الطيران إلى رصد رحلات جوية إضافية». وفي حديث له، المركزيّة عزّا عبود أسباب تجاوز الحجوزات سقف 90 في المئة، إلى العوامل الآتية: – طول فترة الإجازة الممتدة لأسبوعين في مناسبة عيد الفصح، والتي تشجع الزائرين على – زيادة حركة الحجوزات لدى

لجنة الطعن في قانون الإيجارات ناشدت المسؤولين التدخل لوقف تداعياته

18 من القانون الجديد للإيجارات للتوصل إلى اتفاق رضائياً بين المالكين والمستأجرين من أجل تحديد بدل المثل في مهلة حدّ Delai de motivation قصداً بعد المشرع تشجيع الطرفين على التوصل في أسرع وقت إلى هذا الاتفاق، وهي ليست مهلة مرور زمن ولا مهلة إسقاط. وبالتالي يمكن للمالكين والمستأجرين المضي بالاتفاق رضائياً في مهلتهم. «وأوضحت في بيان، أنّ جميع الاتفاقات التي حصلت خلال هذه المهلة أو لا، بعدها هي اتفاقات قائمة ونافاذة قانوناً، وتشجع اللجنة القانونية المالكين والمستأجرين على متابعة إجراءات توقيع العقود بالتوافق لأنه دائماً سيد الأحكام، ولا يمكن للمالك وفقاً لأحكام القانون الجديد تخطي الآلية المنصوص عليها في المادة التشريعية أعلاه لناحية وجوب الاستعانة بخبيرين، مهندس وخبير تخمين، من أجل تحديد بدل المثل في حال عدم التوصل إلى اتفاق، ولا يمكنه توجيه إنذار إلى المستأجر بالإخلاء». ولقّلت إلى «أنّ هدف المشرع من المادة 29 هو منع توريث المأجور لأولاد المستأجر الذين سبق لهم أن تركوه أو تزوجوا، فلا يمكنهم الاستمرار بالتמידد. أما زوج المستأجر فيستفيدون من التمديد القانوني وهذا يستل من صراحة المادة المذكورة».

وذكرت اللجنة المستأجرين «بأنّ القانون الجديد هو قانون برنامج يهدف إلى إعادة العلاقة التعاقدية بينهم وبين المالكين في شكل مترجح من دون تعريض أمنهم السكني للخطر، فهو يمدد عقود الإيجار لفترة تتراوح بين 9 و12 عاماً مع ارتفاع تدريجي ببطء في بدلات الإيجار حتى تصل بعد 6 سنوات إلى بدل المثل. كما يقوّ القانون إنشاء صندوق لمستأجرين من ذوي الدخل المحدود الذين لا يتخطى دخلهم خمسة أضعاف الحد الأدنى للأجور وفقاً لما أقرته لجنة الإدارة والعدل في جلستها الأخيرة».

الداير، والذي أخذ منحى تصديدياً ويتمّ تضخيمه في مشروع لا يستحق كل هذا التقاسم الذي شهده المدينة حوله، مذكراً بأنّ «طرابلس تحتاج إلى الكثير من المشاريع الحيوية، ولا يجب أن نقف حجر عثرة في طريق أي مشروع يهدف إلى تنمية المدينة وتطويرها». وأذّفتي على جهود لجنة متابعة مشاريع طرابلس، دعا الصفيّ الودّقي إلى «العمل على تقريب وجهات النظر، وإكمال الطريق لإيجاد المخرج المناسبة والتي تصب في مصلحة المدينة وأبنائها».

تمضيها في لبنان. – أكثرية الحجوزات تعود إلى اللبنانيين العاملين في الخليج والدول العربية وإلى المغتربين الراغبين في تضخيم عطلة الأعياد بين الأهل والأقارب والأصحاب. – الثقة المتزايدة بلبنان على الرغم من الأوضاع الأمنية والسياسية الصعبة التي تشهدها الدول العربية، وذلك من خلال استمرار الاتفاق الأمني بين مختلف الأقراف اللبنانيين، ما أدّى إلى تحسّن حركة الوافدين إلى لبنان في خلال الشهرين الماضيين، والتي تعدّت الـ 25 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. – زيادة حركة الحجوزات لدى ناشد رئيس لجنة المحامين الموجبة بالطنع في قانون الإيجارات وتعديله المحامي أنيب زخور «الطيريك المروني مار بشارة بطرس الراعي والدكتور سمير حجاج والعماد ميشال عون، التدخل سريعاً لوقف التداعيات القانونية والاجتماعية الخطيرة لقانون الإيجارات التي أدخلت أكثر من مليون مواطن ومستأجر لبناني في دعاوى وتزاعات قضائية وتعرضهم للتخجير من وطنهم من جراء التطبيق الجزئي والخطأ في هذا القانون». وأشار في بيان، إلى أنّ «القسم الأكبر سوف يتعرض لترك منزله لعدم قدرته على دفع 5 في المئة وحتى 4 في المئة من قيمة المأجور نظراً إلى ارتفاع أسعار العقارات والإبقاء على ذات متوسط دخل الأجر اللبناني الذي لا يكفي له نهاية الشهر مع هذه الضائقة الاقتصادية ولا من يسأل أو يسعى إلى تغيير الوضع، إضافة إلى العديد من المواد التي تميز بين المواطنين وتضعهم من البقاء في مأجورهم منذ السنة الأولى ومنها المادة 29 التي بدأ تطبيقها على أولاد المستأجر وعدم استفادتهم من التمديد بمفعول رجعي منذ 1992/7/23». وقال زخور: «قدّمنا بكلّ التعديلات المطلوبة من دون أن تمسّ بوضعية المالك ولا ترتفعه وتحسمه من الشركات العقارية التي تستثمر العقارات مع مستأجريها ومالكها القديما وسوف يكون المالك والمستأجر الفقير والمتوسط ضحية لهذا القانون، ويكون المالك عرضة لهجمة شرسة من الشركات العقارية لشراء العقارات والتي ابتدأت تمارس نشاطها لشراء وهمد الأبنية الصغيرة والمتوسطة وإقامة أبراج مكائنها، وعلى حساب المستأجر والمالك وبقاء اللبناني في أرضه ومن دون بديل سكني وخطة إسكانية رشيده».

وفي المقابل، أوضحت اللجنة القانونية في نقابة المالكين والملكين أنّ «مهلة الأشهر الثلاثة التي نصت عليها المادة تعكس توقعات مستوى العرض في القطاع العقاري إلى 820.691 2م في شباط 2015 من 720.344 2م في كانون الثاني. أما على صعيد تراكمي، فتراجعت مساحات البناء المرخص لها بنسبة 14.28 في المئة سنوياً بنسبة 1.541.035 2م لغاية شباط 2015، مقارنة بـ 1.797.682 2م في الفترة نفسها من العام 2014. أما بالنسبة إلى التوزيع الجغرافي لرخص لبناء، فحلت محافظة جبل لبنان في الصدارة لجهة مساحات البناء المرخص لها في 59.92 في المئة، تلتها محافظة الجنوب (85.13 في المئة) والنبطية (46.9 في المئة) وبيروت (19.6 في المئة)».

زار وفد من لجنة متابعة مشاريع طرابلس أحمد الصفيّ ممثلاً النائب محمد الصفيّ لعرض مشروع مرآب التل ومشاريع طرابلس. ويبحث الوفد مع الصفيّ مسأوىء المشروع والبدائل المقترحة لحل مشكلة السير والازدحام في المدينة، شاركها الأسباب الموجبة للرفض والتي ليس من بينها أي موقف سياسي تجاه أي طرف. ورأى الصفيّ، من جهته، أنّ «الخلاف الحاصل حول مشروع المرآب تعدى بأشواط كبيرة الشق

البناء

شهاب جال في جزين؛ لوضع خطة استجابة لحاجات المنطقة لتطوير الزراعة والإنتاج

تطوير الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً، وخصوصاً الإنتاج النوعي عبر زراعة أصناف جديدة قادرة على المنافسة وتطوير الإنتاج النوعي الحالي»، مؤكداً «ضرورة الاستثمار في التصنيع الغذائي والتوسع في الزراعات الملائمة للتصنيع الغذائي النوعي وتجربة المنطقة في الكرمة الصالحة لصناعة النبيذ، على سبيل المثال لا الحصر، جيدة ومشجعة». وختتم: «نتطلع في وزارة الزراعة إلى عمل مشترك مع الاتحاد والتعاونيات والمستثمرين في القطاع الزراعي والراغبين في الاستثمار في القطاع والمزارعين ومربي الماشية لوضع خطة استجابة لحاجات منطقة جزين وتطوير الزراعة والإنتاج الزراعي، والوزارة جاهزة للتعاون لتحقيق المرجو من الخطة التطويرية».



شهاب في ندوة عن السدود الصغيرة؛ لتحويل المياه إلى طاقة وطنية وثروة حقيقية

هدراً في البحر المتوسط، والتي تعادل ضعافاً من استهلاك المياه السنوي للشعب اللبناني». وقال: «مع ذلك ما زال الوسيط يعاني مشاكل شخّ المياه ويعتمد على الحلول الوسيطة والفردية لتأمين حاجته من مياه الشفة والري والصناعة والزراعة، بينما صرفت المليارات في العقود الأخيرة عبر المجالس والصناديق والمؤسسات على المنشآت والبنكيات من دون خطة شاملة تأخذ في الحسبان الدورة المائية كاملة». وأضاف شهاب: «هذا الواقع مخيف في بلد فيه من المدمرين على كل المستويات لكنه يفتقد إلى سياسة الدولة الإنمائية وإلى القرار الوطني الذي من شأنه أن يحول هذه الموارد إلى طاقة وطنية وثروة حقيقية تغذي بلدنا وتجعله من البلدان المصدرة للمياه التي تعدّ أغلى من النفط والذهب. وفي موازاة ذلك، علمنا في نقابة المهندسين في بيروت على استضافة أكثر من مؤتمر وندوة وورش عمل، في حضور كبار الاختصاصيين المحليين والعرب والأجانب في المياه، وكان للفرع السابع في نقابة (المهندسين الزراعيين) ولجنة السدود والمياه، الدور الأبرز في تنظيم وضع الأفكار لقوانين المياه، وخصوصاً مع التغيير المناخي وتأثيره على لبنان من خلال انخفاض المتساقطات وتضاعف حجم الاستهلاك المائي، ومع تدفق النازحين السوريين المقدر عددهم بمليون ونصف مليون شخص، ما يستوجب الإرشاد المائي عبر التوعية مصحوبة بالحملات الإعلامية والإعلانية».

تراجع قيمة المعاملات العقارية بنسبة 27.31 في المئة

بيّنت إحصاءات المديرية العامة للشؤون العقارية (السوردة) في التقرير الأسبوعي لبنك الاعتماد اللبناني تحسناً في أداء القطاع العقاري في لبنان في شباط 2015، حيث ارتفع عدد المعاملات العقارية إلى 3.980 معاملة مقارنة بـ 3.551 في كانون الثاني. أما على صعيد نوع المعاملات العقارية بنسبة 26.73 في المئة إلى 7.531 معاملة في الشهرين الأولين من العام 2015 من 10.278 في خلال الفترة نفسها من العام 2014. كذلك انخفضت قيمة المعاملات العقارية في شباط 2015 إلى 478.32 مليون دولار في مقابل 524.83 مليوناً في كانون الثاني.

جال وزير الزراعة أكرم شهاب في مدينة جزين ومنطقتها بعودة من اتحاد بلديات المنطقة، وبدأ جولته بتدشين مركز تسكير الصنوبر في ضهر الرملة، ثم انتقل إلى التعاونية الزراعية في بلدة عازور، بعدها انتقل إلى بيت الغابة في بلدة بكاسين، حيث ألقى في المشروع واستمع إلى مطالب المسؤولين عنه. كما التقى شهاب رؤساء البلديات والمخاتير والمستثمرين في جزين والتعاونيات الزراعية وكبار المزارعين في مبنى اتحاد بلديات جزين في السراي الحكومي، في حضور النائب زياد أسود. وأكد ضرورة «حماية الأخصر الغابي والحرجي والزراعي»، لافتاً إلى «أنّ هذه المسألة أولوية لدى وزارة الزراعة إن في غابة بكاسين أو في أي موقع آخر». وقال: «موسم المطر هذه السنة كان وقيراً، لكن ذلك



شهاب في ندوة عن السدود الصغيرة؛ لتحويل المياه إلى طاقة وطنية وثروة حقيقية

افتتح رئيس اتحاد المهندسين اللبنانيين النقيب خالد شهاب، ندوة السدود الصغيرة في لبنان والتي تنظمها لجنة الموارد المائية والفرع السابع (المهندسون الزراعيون) في نقابة المهندسين في بيروت، في حضور رئيسة الفرع ميشالين وهيي وعوض مجلس نقابة المهندسين غانم سليم وعدد من كبار من المهندسين في الفرع السابع والفرع الأخرى. وأمل شهاب «الاستفادة من هذا النوع من السدود، لما لها من إيجابيات كبيرة على المجتمع وعلى البيئة»، مشيراً إلى «واقع لبنان المائي والكيمات الهائلة لمياه الأمطار التي تتدفق عبر مجاري الأنهار والجداول والوديان، وتضيع



في المقابل، حققت قيمة المعاملات العقارية تراجعاً سنوياً بنسبة 27.31 في المئة إلى مليار 1.38 في الفترة نفسها من العام 2014. وفي هذا الإطار، تراجعت قيمة المعاملة العقارية الواحدة في شكل طفيف إلى 133.202 دولار في خلال الشهرين الأولين من 2015، من 134.661 دولار في الفترة نفسها من العام السابق. وتجدر الإشارة إلى أنّ حصّة الأجنبي من عمليات المبيع العقارية ارتفعت إلى 2.42 في المئة، كما في نهاية شباط من العام 2015، من 1.69 في المئة في نهاية العام 2014. من جهة أخرى، واستناداً إلى إحصاءات نقابة المهندسين، ارتفعت مساحات البناء المرخص لها والتي

التعافي الاقتصادي... وسباق المسافات الطويلة

ينتظر السوربيون بفارغ الصبر، انتهاء الحرب الفدرة التي فرضت عليهم، والتي دخلت عامها الخامس، وكبدتهم خسائر هائلة في الأرواح والبنى التحتية والممتلكات، كما سبّبت الكثير من التداعيات الاقتصادية التي تجلت في: انكماش غير مسبوق في الناتج المحلي الإجمالي، وتدهور سعر الصرف للعملة السورية، وارتفاع معدل البطالة، حيث بات المستوى المعيشي المتدني أو الفقر هو أصعب التحديات التي تواجه السوربيين، والحديث اليوم، هو عن رؤية وأهداف وشروط لازمة للبدء بتحقيق التعافي الاقتصادي... ضمن منظومة قيم وأولويات... لا البحث عن أرقام جافة لا تقام أي أفكار للخروج من عنق الزجاجة. تعاني سورية اليوم، من قصور واضح في تلبية متطلبات التنمية، بسبب الحرب التي تؤدي عادة إلى البؤس والفقر بتأثير تتركز الكثير من المؤسسات والأنشطة الاقتصادية، وخروج رأس المال السوري من البلد، فالإحصائيات تتحدث عن نسبة للفقر بلغت 75 في المئة من مجموع الشعب السوري، ونتيجة لذلك حصلت تدهوراً كبيراً في نمط حياة الأسرة السورية، التي باتت بين مطرقة الحرب وسندان الفقر، السؤال الذي يطرح نفسه اليوم بجديّة: ولكن هل يمكن الحديث عن التعافي الاقتصادي في أجواء ما زالت الحرب ترخي بظلالها السوداء على البلد وأهلها؟ هل يجب أن تنتظر الحكومة انتهاء حالة الحرب حتى تقرّر خطواتها الضرورية باتجاه التنمية والتعافي الاقتصادي؟ الأرقام حالة الفقر الصعوبات الهائلة التي يواجهها الناس بسبب الحرب في البلد؟ هل نمك الوقت الكافي للانتظار، والاكتفاء بما اصطلح على تسميته بالحلول الإسعافية؟

في حالة الأزمات والحروب في الدول الأخرى، تقوم الحكومات بالتفكير، في إيجاد مخرجات اقتصادية لمواطنيها ليتمكنوا من مواجهة الظروف الصعبة، ماذا عن الحياة الاقتصادية في سورية؛ حيث تسيطر ثلاث ظواهر رئيسية: الأولى: الفقر الذي شمل أكثر من 80 في المئة من السوربيين.. الثانية: التفاوت الشديد في مستويات الدخل، بين نسبة قليلة جداً من الناس يحصلون على دخول عالية بسبب استغلال أوضاع الأزمة وهم من سُموا بتجار ومستغلي الأزمة الذين تمكنوا من استغلال ظروف الناس وفاقموا مآسئهم لتكوين ثروات، ستؤدي إلى تعميق التفاوت في مستويات الدخل والثروات. الثالثة: انتشار الفساد في الكثير من مفاصل القرار الحكومي وفي كل المستويات، أنّ تلك الظواهر الثلاث، ترفع درجة البؤس الاقتصادي والإنساني إلى حدود تكاد تغطى معظم السوربيين، وتجعل مهمة البحث عن مخرجات أو نقاط ارتكاز للبدء بعملية التعافي الاقتصادي أمراً غاية في الأهمية والصعوبة.

أنّ بدء المسار الصعب والمعقد للتعافي الاقتصادي... يحتاج إلى الكثير من الجهود في المراحل التحضيرية، وأولى الخطوات الضرورية هي بناء المؤسسات العامة الكفوءة القادرة على استنباط الحلول اللازمة لمشاكل جديدة، وبالتعاون والشراكة مع أطراف وشركاء جدد، حتى لو كانت تلك المؤسسات على شكل يوز إيجابية، المهم أن تتمكن من إحداث فرق في مفاصل اتخاذ القرار الحكومي، لصالح التعافي الاقتصادي. تتميز فترة التعافي بشكل عام، بمستويات عالية من النمو في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع في معدلات التشغيل وانخفاض البطالة، يتبع ذلك انخفاض في مستوى العجز المالي وغيرها من حسابات الأقتصاد الكلي، وبما أنّ الناتج الإجمالي المحلي، يعبّر عن إجمالي السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال فترة معينة، معنى ذلك أنّ رفع حجم هذا الناتج يستلزم إمداداً تأهيل وتشغيل المؤسسات الإنتاجية إضافة إلى سلاسل الإنتاج وعمليات التصدير والاستيراد والنقل والتوزيع، فهل يمكن القيام برفع الناتج المحلي الإجمالي، بدون تحسين بنية المؤسسات العامة والخاصة وترابطها، وتغيير آليات عملها؛ على الأقل للمؤسسات الأكثر تأثيراً على العملية الإنتاجية، حيث أنه من خلال ملاحظة الأداء العام للمؤسسات الاقتصادية، نجد أنها لم تحرز أي تقدم مع ذهاب وزير أو مدير عام وقدم آخرين، بدون تغيير عميق وجذري في البنية المؤسساتية، بل أحياناً يحصل تراجع... ويردّد بعض الناس سقلى الله ع أيامك... يا جورية... السبب ليس أنّ الحكومة السابقة كانت أفضل أو أنّ اللاحقة أسوأ... بل يكمن السبب في أنّ التحديات الاقتصادية تزداد صعوبة... بينما تبقى آليات العمل كما هي... بالتالي يزداد إحساس الناس بالإحباط، وكانهم حقل تجارب كل قادم جديد سيجرّب عليهم وصفة غير مضمونة النتائج، بعيداً عن المؤسسات.

تعاني البنية المؤسساتية الحالية من نقاط ضعف مركبة، نستطيع تلخيصها كما يلي: أولاً: ضعف الكوادر البشرية سواء من حيث المستويات التعليمية أو في ما يتعلق بالتدريب والخبرات العملية. ثانياً: عدم وضوح المهام والوظائف المناطة بالمؤسسات، واختلاط الوظائف وتنمية المحاسبة والرقابية، وعدم وجود الحوافز المناسبة لتنمية القدرات على التطوير والابتكار وإيجاد الحلول غير النمطية، ويفاقم نقاط الضعف المذكورة، الاستمرار في استخدام الأدوات والوسائل التقليدية القديمة، إذ تعتمد على المراسلات والبسجلات الورقية مما يعيق رفع كفاءة العنصر البشري والمؤسسة معاً، مثال: مسؤولية الرقابة على الأسواق، تقوم بها عدة جهات، وزارة التجارة الداخلية (التصوين سابقاً) ووزارة الصحة والمحافظة وكل من هذه الجهات لديها مخايرها الخاصة وموظفيها الذين يقومون ب جولات مشتركة أو خاصة، ومع ذلك تبقى الأسواق تعجّ بالسلع المخالفة للاسعار والمواصفات وأغلبها مجهول المصدر، هذا يظهر أنّ نفس المهمة تقوم بها عدة جهات دون فاعلية تذكر. درجت الحكومة في الأونة الأخيرة، على اتخاذ قرارات استمته ب (الحلول الإسعافية)، حيث يتمّ التركيز على إيجاد حلّ آتي لمشكلة ضاعطة حالياً، ويظهر بعد وقت قليل، أنّ الحلول المتخذة سبّبت مشاكل أخرى أشدّ سوءاً، مثال: نقشل الحكومة في تأمين المازوت للناس، ويتسبّب ذلك النقص في مشاكل سواء للصناعة والإنتاج أو للجمهور الذي يعاني البرد ويريد استخدام مشتقات البترول للتدفئة، الأمر الذي يجعل الحكومة تتخذ قراراً بالسمح للقطاع الخاص باستيراد المادة وتوزيعها في الأسواق، يقوم القطاع الخاص بتأمين المادة وبيع للمواطنين بالسعر الذي يتوازن عنده العرض والطلب، وفي ظل محدودية عدد من حصلوا على إجازات استيراد المازوت وبالتالي غياب المنافسة الحقيقية، يتمكن المستوردون من البيع بسعر أعلى من السعر الرسمي المعلّن عنه، لسببين: الأول: ضعف عملية الرقابة على الأسواق التي يجب أن تقوم بها، وزارة التجارة الداخلية.

الثاني: هو أنّ المواقفات لاستيراد المازوت مُنحت لعهد محدّد من التجار مما جعل العرض في السوق أقل من الطلب، وهذا يترجم إلى رفع الأسعار، بعد ذلك يصحو الجميع على ارتفاع كبير في سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية، ويقدم المصرف المركزي تفسيره لارتفاع أسعار الصرف، ويلقى باللائمة على مستوردي المازوت وبيعهم للمادة بأسعار عالية مما أتاح لهم السيولة الكافية للمضاربة في سعر الصرف، ويبدو وزارة المالية إلى اقتطاع الضرائب من أولئك التجار، وبغض النظر عن دقة تفسيرات المصرف المركزي وصدقيتها في تفسير ارتفاع سعر الصرف، ولكن مثل هذه الأحداث، تطرح عند من الأسئلة، عن قرارات الحكومة التي تسمّى «إسعافية»، وهي في الغالب غير مدروسة، تنجم عنها آثار ارتدادية سلبية، الكل ينتصّل من السيولة ويلقى باللائمة على الآخر. أخيراً، لا بد من التأكيد بأنّ دراسة المشاكل بعمق، والتطوير الحقيقي والعميق للبنية المؤسساتية، والجرأة في مقارنة الملفات الشائكة والصعبة، بدءاً من موضوع التهرب الضريبي، وملفات الفساد، والنزيف الحاد الذي تسببه شركات القطاع العام من خلال الهدر وتعطيل الموارد... إضافة إلى التفكير من خارج الصندوق... هو ما نحتاجه لبدء سباق المسافات الطويلة... نحو التعافي الاقتصادي.



وتختتم الورشة بجلسة نقاش وحوار يديرها الأستاذان المحاضران في جامعة الروح القدس آلان ابي زرق ويوسف الرئيس. في 9 من شباط 2015، في بيروت، حضر وزير الشؤون التنموية الإدارية نبيل دي فرج مع وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة المغربي محمد مبيدع منكرة قافهم، عند الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم في السراي الحكومية. • يستقبل وزير الطاقة والمياه آرثور نظريان، عند الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم، وفداً من البنك الدولي، للبحث في مشاريع الصرف الصحي. • يعقد وزير السياحة ميشال فرعون، مؤتمرًا صحافيًا عند الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم، في القاعة الزجاجية، لإطلاق مشروع سياسي – رياضي – بيئي – ثقافي بعنوان «bike du liban» بهدف تشجيع ثقافة ركوب الدراجات الهوائية في مختلف المناطق اللبنانية ومن أجل تعزيز السياحة، وخصوصاً السياحة الريفية.